بتاريخ 08 شعبان 1445
الاوامر

الجلسة 68

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

فذلَكَةُ الأبحاثِ الماضية

في ثَنايا النّقاشِ حول الطلب و الإرادة قد واجَهنا إشكالَ الجبريّةِ حيث يَتلخّصُ الإشكالُ بأنّ نفس الإرادةِ التي هي علّةُ أفعالِ الإنسان لو تَنتهَت إلى الإرادة الأزليّةِ الإلهيّةِ لتولَّدَ الجبرُ حتماً ولو انخَتَمَت الإرادةُ الحاليّةُ إلى الإرادة الإنسانِ الماضية و هكذا بحيث تُعدّ الإرادةُ معلولةَ الإرادةِ الأخرى البشريّةِ لأفضَى إلى التّسلسل المستحيل، و أمّا الإجابات عن هذه الإشكاليّةِ فكالتّالي:

1. إجابةً لهذه الكارثةِ قد استَحضَرنا إجابةَ الشيخ الآخوند، ولكنّه قد فشَلَ في الإجابة بل تَزَحلَقَت أقدامُه في الجبر فأقرَّ به.

2. بينَما المحقّق النائينيّ قد أناطَ النّقاشَ على عنصرِ الاختيارِ بلا اعتناءٍ إلى نوعيةِ الإرادة و إلى مُنتَهاها بحيث قد جعلَ ملاكَ الاختياريّة هو أن يُنفّذَ الفعلَ بانتخابِ الطَّرفينِ بمحضِ الإرادةِ، فرغمَ أنّ الإرادةَ تَعودُ إلى الإرادة الأزليّةِ إلا أنّ عنصرَ الاختيارِ هو المُنجي من هذه الإشكاليّةِ.

3. ثمّ هاجَمَه المحقّق الاصفهانيّ بأنّ عالَم النّفسِ لا يَمتلِك عنصراً رابعاً عقيبَ الإرادةِ باسمِ الاختيارِ، إلى آخر الجواب، ثمّ استعرَضَ المحقّقُ إجابتَه الحاسمةَ بلا اعتراضٍ عليه، فراجِعها.

4. فبَعدَئذٍ قد عالَجَ المحقّق الاصفهانيّ أجوبةَ صاحبِ الفصول و المحقّق الميرداماد، قائلاً:

«و أمّا ما أفادَه في الفصول[1] ـ من أنّ ما عدا الإرادةَ من الأفعال تكونُ اختياريَّتُه بصدورِه عن علمٍ (بالمصلحةِ) و قدرة (على الإنجاز) و إرادة (فهذه الثّلاثةُ هي أسبابُ اختياريّةِ الأفعال) و أما الإرادةُ فاختياريَّتُها بصدورِها عن علم و قدرةٍ فقط (فالإرادةُ معلولةٌ لهما لا معلولةٌ للإرادةِ المسبقة كي يَتَسلسلَ)ـ فهو جَزافٌ بَيّن (إذ سرُّ تواجُدِ الإرادةِ هو بسببِ الأمرِ و البعثِ فربَما لم يَتحقّق له الشّوق الأكيد كي يُريدَه و يَنبَعِثَ إليه إذن الإرادة لا تَتولّد من مجرّد العلم و القدرة بل بحاجةٍ إلى عمليّةٍ تَخلُقُ الشّوق الأكيدَ و هو الأمر).[2]»

5. و الإجابة الخامسة للمحقّق الدّاماد و قد لَخّصَه المحقّقُ الاصفهانيّ قائلاً:

«أما ما أفاده السيّد (الدّاماد) (قدس سره) فمحصّله: أنّ الإرادةَ الوحدانيةَ بالالتفات إليها تَنحَلّ إلى إرادة الإرادة، و إلى إرادة الإرادة، و هكذا.»

و تنويراً لمقالةِ السيّد الدّاماد نقول بأنّ الإنسانَ عقيبَ التصوّر و التصديق لو بَلَغَ إلى الشّوق الأكيد لاتجلّى عنصرُ الإرادة في نفسِه فسيُريدُ إنجازَ الفعل إذ الإرادةُ قد تعلّقَت بنفس الفعل، بينما لو تعلّقَت الإرادةُ بنفس الإرادة لَأصبحَت الإرادةُ الثّانيةُ مُرادةً و مطلوباً ـبلا اعتناءٍ للفعل الصّادرـ و هو لغوٌ و مستحيل إذ لا نَمتلِك شوقاً ثانياً مزيداً على الشّوق الأول الحاصل وحيث إنّ كلَّ إرادةِ

تَفتَقِرُ إلى الشّوق فإرادةُ الإرادةِ ستُؤدّي إلى تكرُّرِ الشوق وهو عبثٌ و مُزيَّف، فلو استَحضَرنا مئاتِ الإراداتِ بنحو "إرادة الإرادة" فلا يُعقَلُ تكرُّر الاشتياقات لنفسِها، بل هناك شوقٌ فارد فحسب، فلو تكاثَرَت الإراداتُ لتَضمَّنَت شوقاً واحداً.

فبالتّالي، لو لاحَظنا الإرادةَ "لامتثالِ الفعل" لَصحَّ أن يَتعلَّقَ الشّوق بنفس هذا الفعل و لكن لو لاحَظنا الإرادةَ "لنفس الإرادة" لَتولَّدَ الشّوق إلى نفس الإرادة فيُنتِجُ "إرادةَ الإرادة" و هذا سيُؤدّي إلى تَزايُدِ الاشتياقات و التَّسلسل بينما نُقرّ جزماً بأنّا لا نَمتلك سوى شوقٍ وَحيد، إذن سنَستَكشِفُ بأنّ متعلَّقَ الإرادةِ هو الفعل ـ المُراد ـ لا نفسُ الإرادة كي لا يَتسلسَلُ الشّوق و الإرادة و لهذا يُعدّ الشوقُ للفعل هو المُراد بلا إرادةٍ تعودُ إلى نفس الشّوق، و كذا لا تَعود الإرادةُ إلى إرادة الله فلا نَتورَّط في كارثةِ الجبر، وبينَ يديك الآن بياناتُ المحقق الدّاماد نقلاً عن الأسفار:

«و أما ما ذكره في الجواب سيدُنا المفخّم و أستادنا الأكرم دام ظله العالي من قوله هذا الشّك ممّا لم يَبلغني عن أحد من السابقين و اللاحقين شيء في دفاعه و الوجه في ذلك أنه إذا انساقَت العللُ و الأسباب المترتّبة المتأدّية بالإنسان إلى أن يتصور فعلاً ـ و يعتقدَ فيه خيراً مّا، انبَعَث له تَشوُّقٌ إليه لا محالةَ (لأجل ذاك النّفع بطبيعة الحال) فإذا تأكّد هيجانُ الشّوق و استَتَمَّ نصابُ إجماعِه (فتجمَّع الشّوق و الهَيجانُ حتى أنّه قد) تمَّ قوامُ الإرادة المستوجِبَةِ اهتزازَ العَضَلات و الأعضاءِ الأدَويّة (الأدَوات) فإنَّ تلك الهيئةَ الإراديّةَ حالةٌ شوقيّة إجماليّةٌ للنّفس بحيث:

1. إذا ما قِيسَت (حالةُ الشّوق) إلى الفعل نفسِه و كان هو الملتفتَ إليه بالذات كانت هي (الإرادة) شوقاً إليه و إرادة له.

2. و إذا قيست (الإرادة) إلى إرادة الفعل و كان الملتفتُ إليه هي نفسَها (الإرادة) لا نفسَ الفعل كانت هي (إرادة) شوقاً و إرادةً بالنسبة إلى الإرادةِ من غير شوقٍ آخر (فهي إرادةُ الإرادة) و إرادةٌ أخرى جديدة و كذلك الأمر في إرادة الإرادة و إرادة إرادة الإرادة ـ إلى سائر المراتب التي في استطاعة العقل أن يلتفتَ إليها بالذات و يلاحِظَها على التفصيل، فكلٌّ من تلك الإرادات المفصَّلَةِ يكون بالإرادة و هي بأسرها مضمَّنَةٌ في تلك الحالة الشّوقية الإرادية (الواحدة فليست هناك اشتياقاتٌ متكاثِرَةٌ إذ الفعل واحد فالشوق إليه واحدٌ أيضاً بلا اثنينية في البين) و التّرتّب بينها بالتقدم و التأخر عند التفصيل ليس يُصادم اتحادها في تلك الحالة الإجمالية بهيئتها الوجدانية فإن ذلك أنما يمتنع في الكمية الاتصالية و الهوية الامتدادية لا غير فلذلك بان أن المسافة الأينية يستحيل أن تنحل إلى متقدمات و متأخرات بالذات هي أجزاء تلك المسافة و أبعاضها بل إنما يصح تحليلها ـ إلى أجزائها و أبعاضها المتقدمة و المتأخرة بالمكان.[3]»

اعتراضيّةُ المحقّق الاصفهانيّ تجاهَ المحقّق الدّاماد

ثمّ اعتَرَضه المحقّقُ الاصفهانيّ بإشكاليّاتٍ ضئيلةٍ بحيث لم يَبلُغ مَغزَى مقالةِ المحقّق الدّاماد، فاعترَضَ قائلاً:

و فيه: أن الانحلال:

ـ إن كان بمجرّد الاعتبار ـ بمعنى أنه لو التفتَ إليها لأرادها و هكذا، فتَنقَطِعُ السّلسلة بانقطاع الاعتبار (فلو لم يَعتَبِر لانقطَعتِ الإرادة) ـ فهي (الإرادة) غيرُ مرادة بالحقيقة، بل بالاعتبار و بالقوة، لا بالفعل. (بينما النّقاشُ في فعليّة الإرادة فلو تَوجَّهنا إلى الإرادة الأخرى بالفعل لاحتاج إلى إرادة أخرى، و هو يُفضي إلى التسلسل)

ـ و إن كان (المراد) بالحقيقة و في الواقع حتى تكونَ هناك إرادةٌ موجودةٌ حقيقةً بإرادة واحدة، ففيه:

1. أنّه لا موجب للتّحليل حقيقةً (كما زعمه المحقّق الداماد)؛ إذ التحليل الحقيقيُّ يُتصور مع التّعدّد الواقعيّ (للشيئ) بالإضافة إلى

ما له أجزاءٌ عقليّة أو حقيقية، كما في الأنواع المركّبة و البسيطة.(بينما الإرادة لا تَنحلّ إلى إرادات متعددة في الواقع إذ لا أجزاءَ لها حقيقةً).

2. مضافاً إلى أنّ هذه الإراداتِ الموجودةَ بوجود واحد:

ـ إمّا تكونُ معلولةً لإرادة أخرى، فيَلزم كونُ شيء واحد داخلاً و خارجاً (إذ قد افتَرَضنا أنّ الإرادة واحدةٌ في النفس فلو أرادها ثانيةً لدَخلَت إرادةٌ خارجيّةً فى الإرادة الدّاخليّة) إذ المفروض أنّ هذه الإرادة الواحدة الإجماليّةَ وجود لجميعِ الإرادات (فيَتَسلسل).

ـ و إما تكونُ معلولةً للإرادة الإلهيّة فقد عاد المحذور (الجبر).[4]

تحليل السيّد مصطفى الخمينيّ لمُحاوراتِ القبساتِ و النّهاية
ونِعمَ ما أجابَ السيّدُ مصطفى الخمينيّ معترضاً على مقالةِ المحقق الدّاماد حيث قال:

«و يتوجه إليه أولا: أن الحالة الشوقية و الهيجان المتأكد، ممنوعة في كثير من الإرادات، كما مر[5]، فإن الإرادة تحصل في أفق النّفس لدرك العقل توقف الفرار من الموت على قطع الأعضاء، من غير وجود تلك الحالة حتى تكون هي صندوق الإرادة، كلما شاءت النّفس أخرجت منها إرادة.

فكأنه قدس سره قطع السلسلة، بأن الإرادة الاختيارية، ليست معلولة الإرادة المتقدمة عليها إلا بهذا المعنى، أي أن الشوق الّذي أورث الإرادة في الفرض الأول، هو السبب لتحقق إرادة الإرادة في الفرض الثاني، و هكذا، و على هذا لا يتوجه إليه ما أورده عليه تلميذه الأكبر من الإشكالات الثلاثة.

و العجب أنه لم يصل إلى مغزى مرامه!! و قال: «هذه الإرادات الكثيرة قابلة لأن نأخذها، و نطلب أن علتها أية شيء هي؟ فإن كانت إرادة أخرى، لزم كون شيء واحد داخلا و خارجا بالنسبة إلى شيء واحد بعينه، و هو مجموع الإرادات، و ذلك محال، و إن كان شيئا آخر، لزم الجبر في الإرادة، و هذا هو الحق»[6] انتهى.

و كأنه قدس سره أخذ هذا التقرير مما قيل في الاستدلال على بطلان التسلسل: «من إثبات الغني بالذات بين السلسلة الفقراء غير المتناهية» (فأخذَه) غفلة عن بطلان القياس، و أجنبية ما رامه السيد عما أفاده التلميذ كما عرفت، فلا تخلط.

و يتوجه إليه ثانيا: أن قطع السلسلة بذلك، لا يستلزم رفع الشبهة، لأنه إذا كانت الإرادة حاصلة قهرا و بالطبع، تكون النّفس فاعلة بالطبع بالنسبة إليها.

و إن كانت حاصلة بالاختيار، فلا بد من إرادة، و الشوق المزبور إما هو نفس الإرادة، فيلزم عدم اختيارية الفعل، لأنها غير اختيارية و ميل طبيعي، و إما هو سبب الإرادة، فيكون المعلول ـ و هي الإرادة ـ حاصلا في النّفس بلا اختيار، فيكون الفعل بلا اختيار، فما هو المهم في الشك و الشبهة المزبورة، مغفول عنه في كلامه.[7]»

---

[1] الفصول: ٣٢٥ عند قوله في أواخر الصفحة: (فأفعالنا الاختيارية مما عدا...).
[2] نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. بيروت ـ لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
[3] صدر الدين شيرازى محمد بن ابراهيم. 1368. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة. Vol. 6. قم ـ ايران: مكتبة

المصطفوي.
[4] اصفهانی محمد حسین. 1429. نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. بيروت ـ لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
[5] ـ تقدم في الصفحة ٤١.
[6] ـ الحكمة المتعالية ٦:٣٩٠.
[7] خمینی مصطفی. 1376. تحريرات في الأصول. Vol. 2. قم ـ ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمینی(س).